

الأزمة الاقتصادية في تونس: ورطة النخب الثورية في صناعة البدائل



والخلاصة أن أوروبا التي تعيش اقتصادياتها على وقع ضغوط كورونا لم يعد في الوارد أن تعطي بلا مقابل، والأمر نفسه لصندوق النقد الدولي وبقية المؤسسات المالية المانحة. والاصدقاء الخليجيون بدورهم غير متحمسين. لم يبق من خيار سوى البحث عن طوق النجاة من الداخل من خلال خطة تقشف قصوى وقرارات بتجميد زيادة الرواتب والعلاوات لإظهار الرغبة في الإصلاح وطمانة المانحين. وهذا يتطلب هدنة سياسية واجتماعية يتم فيها تأجيل الخلافات والحسابات والتركيز على أولوية وحيدة هي إنقاذ البلاد.

من الممكن أن يستمر الجميع في هواجسهم القائمة على الصراعات والمزايدات، وهذا أمر وارد، لكن لا أحد سيلتفت إليهم، وسقف المناورة محدود لأن الدولة التي تعجز عن الالتزام بتعهداتها ستترك لقدرها مظلمة هو الأمر مع لبنان.

في حركة النهضة عن عود قطرية كبرى. ومن الواضح أن الدوحة لا تثق في الطبقة السياسية الحاكمة، وإن كان الحزب الأهم في حكومة المشيشي محسوب عليها، فهي في النهاية دولة لها مصالح وترديد ضمانات مقابل الأموال التي ستسخرها.

الرئيس سعيد أطلق خلال زيارته إلى بروكسل مبادرة تدعو إلى تحويل الديون المستحقة على تونس لدى الاتحاد الأوروبي إلى استثمارات، وهي مبادرة حالية كان يمكن توقع الاستجابة لها في بداية ثورة 2011 حين كان "الربيع العربي" يجد حماساً أوروبياً، لكن الوضع الآن مختلف فـ"الربيع" لم يعد يغري بالدعم وصار مصدر قلق مع تصديره لعناصر متشددة يقف بعضها وراء عمليات دهن وقتل في عواصم أوروبية مختلفة.

كما أن الأوروبيين، الذين يعرفون بسعة الصدر، لم يعودوا يقفون في جوار جنوبي تحكّمه الفوضى السياسية، ولا يعرفون بالضبط على من يراهنون على رئيس جمهورية يرفع لواء تغيير جذري لا يستطيع التقدم فيه قيد أنملة فيضطر إلى تعطيل القوانين والمؤسسات، أم

بديلاً من أن تحصل تونس على الدعم الذي تطلبه باتت مطالبة بتوفير أموال مجددة تفوق ما تطالب به، وكأنك يا بوزيد ما غزيت. والأمر نفسه بالنسبة إلى القطريين الذين يتكتمون إلى الآن عما يمكن أن يقدموه بالرغم من تصريحات قيادات الديمقراطية في الإنهايار.

الديمقراطي مع أن هذه الأحزاب كان لها دور في دعم رئيس الحكومة الحالي وتمكين حكومة التكنوقراط من الحصول على ثقة البرلمان. ويعزى هذا العجز عن إدارة الدولة والاحتفاظ بالتوازن الذي يتيح لها الحفاظ على استمرار المؤسسات وفي نفس الوقت تمكين الموظفين من المزايا التي يحصلون عليها إلى ضبابية رؤى الأحزاب الحاكمة منذ 2011 عن الدولة وكيفية تسيير دوليتها. وبدلاً من البحث عن حلول في الداخل هرولاً إلى الخارج بحثاً عن الدعم، دون أن يعرفوا أن الخارج، ومهما كانت صداقته لجنازف بضخ اعتمادات كبيرة في دولة يقودها هواة.

وهول الإسلاميون إلى حلفائهم، وتلقوا وعوداً، وفق ما أعلنوا بانفسهم، لكن مؤشرات كثيرة تقول إن تلك الوعود لن تتحقق بسهولة. من ذلك وعود الليبيين بضخ أموال لقيادة الدولة التونسية، لكنهم في المقابل طلبوا رفع التجميد عن الأموال الليبية المجمدة في تونس، وهي تعود إلى رجال الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي قبل ثورة فبراير وبعدها.

وبدلاً من أن تحصل تونس على الدعم الذي تطلبه باتت مطالبة بتوفير أموال مجددة تفوق ما تطالب به، وكأنك يا بوزيد ما غزيت. والأمر نفسه بالنسبة إلى القطريين الذين يتكتمون إلى الآن عما يمكن أن يقدموه بالرغم من تصريحات قيادات الديمقراطية في الإنهايار.

ولا يقدر الإسلاميون على الترويج للفتاوى مع إصلاحات صندوق النقد الدولي حتى بين جمهورهم الخاص الذي يدافع عن فكرة حفاظ حركة النهضة على هويتها الأولى كحركة احتجاجية تعارض كل شيء، من منظومة قائمة ومن شبكة علاقات خارجية لتونس، بالرغم من كونها حزبا حاكما يسوق نفسه كبديل براغماتي، يحاول أن يفتح دوائر الدولة العميقة في تونس والدوائر الخارجية بأنه حزب تحت الطلب، المهم البقاء في السلطة. وشعور حركة النهضة بهذه الورطة دفعها إلى تخصيص ندوة عن الأزمة الاقتصادية السبت الماضي في الذكرى الأربعين لتأسيسها، وربما لأول مرة يظهر الإسلاميون اهتماماً بهذا الحجم بالقضية الاقتصادية، لكن الخطاب الذي قدم في الندوة لم يكن أكثر من إطلاق صيحات فزع دون تقديم حلول أو مشاريع واضحة.

واعتماداً على دعم اتحاد الشغل ترفض كل المؤسسات الحكومية المس بامتيازاتها، خاصة في الإدارات التي تنفق بسخاء على شراء السيارات وتكثيف المحرقات والعلاوات التي توجه بصفة خاصة لكبار المسؤولين، فضلاً عن إضرابات واحتجاجات مستمرة للقطاعات الحيوية التي ترفض على الحكومات الضعيفة إقرار زيادات جديدة في الرواتب والعلاوات، وبعضها نجح في تحصيل امتياز الحصول على منسب من عائدات الضرائب للدولة. ومع كل هذا الإنفاق السخخي الذي يذهب في جزئه الأكبر لاسترضاء القطاع الحكومي، لا تجد الحكومات المتعاقبة من حل سوى زيادة الضرائب والرفع في أسعار المواد الأساسية لتحصيل موارد جديدة، مع التوقف عن تنفيذ مشاريع البنية التحتية من جسور وطرق.

وظهر العجز الحكومي عن توفير الموارد المالية بشكل جلي في موضوع لاقحات كورونا، حيث باتت الدولة الأقل حصولاً على التعليمات في محيطها الإقليمي. وبالرغم من المخاطر التي يمكن أن يقود إليها العجز عن توفير التمويلات اللازمة للميزانية، والإيفاء بالتعهدات الخاصة بتسيير الديون، فإن التعاطي مع الأزمة بقي كما هو ضمن مسار المناكفة السياسية، وخاصة محاولة توظيف هذه الععضلة لتحصيل مكاسب حزبية، وهو ما عكسته بيانات أحزاب المعارضة (حركة الشعب، التيار

وإلى بقدر الإسلاميون على الترويج للفتاوى مع إصلاحات صندوق النقد الدولي حتى بين جمهورهم الخاص الذي يدافع عن فكرة حفاظ حركة النهضة على هويتها الأولى كحركة احتجاجية تعارض كل شيء، من منظومة قائمة ومن شبكة علاقات خارجية لتونس، بالرغم من كونها حزبا حاكما يسوق نفسه كبديل براغماتي، يحاول أن يفتح دوائر الدولة العميقة في تونس والدوائر الخارجية بأنه حزب تحت الطلب، المهم البقاء في السلطة. وشعور حركة النهضة بهذه الورطة دفعها إلى تخصيص ندوة عن الأزمة الاقتصادية السبت الماضي في الذكرى الأربعين لتأسيسها، وربما لأول مرة يظهر الإسلاميون اهتماماً بهذا الحجم بالقضية الاقتصادية، لكن الخطاب الذي قدم في الندوة لم يكن أكثر من إطلاق صيحات فزع دون تقديم حلول أو مشاريع واضحة.

أوروبا التي تعيش اقتصادياتها على وقع ضغوط كورونا لن تعطي بلا مقابل وكذلك صندوق النقد الدولي والأصدقاء الخليجيون، ولم يبق من خيار لتونس سوى البحث عن طوق النجاة من الداخل

وجاءت كلمة راشد الغنوشي رئيس الحركة عاكسة لأزمة غياب البدائل، إذ لم تجمع سوى شعارات مثل "اقتصاد معقول ومتوازن بين الأجور والإنتاج" و"لا أحد بإمكانه إخراج الأموال من الحائط"، ومحاربة الفساد. لكن اللافت فيها هو تحميل الرئيس قيس سعيد مسؤولية غياب الاستثمارات الخارجية. وحذر الغنوشي من أن "تصريحات المسؤولين في تونس خاصة عند تواجدهم في الخارج لا ينبغي أن تكون متناقضة ويجب أن تعطي صورة ترغّب في الاستثمار مع تونس والتعامل معها وإقراضها". كما عاد إلى موضوع "الانقلاب" والتحريض عليه كعامل إضافي، ما يظهر قصوراً في فهم الأزمة الاقتصادية في جوهرها وأن التوظيف السياسي من هذا الطرف أو ذلك لن يحلها. والموقف الأكثر إثارة وغرابة هو مطالبة التونسيين بالدعم الخارجي،

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

بعد عشر سنوات من اللعب بالسلطة، وصراع الكراسي، وصراخ الانتقال الديمقراطي، نجد تونس نفسها في وضع اقتصادي صعب، فهي تسعى للاقتراض ولا أحد يريد إقراضها ولا مساعدتها لأنها لم توف بتعهدات سابقة، فضلاً عن أن وضعها الاقتصادي لا يسمح لها بأي التزام. صندوق النقد الدولي قال إنه لا يمكنه أن يدفع قرضاً بقيمة 4 مليارات دولار دون التزام رسمي بالإصلاحات التي يطالب بها، وعلى رأسها موضوع الدعم، وإصلاح المؤسسات الحكومية الفاشلة. الدول الصديقة التي هرولاً لها المسؤولون اكتفت بوعود الدعم، لكنها لا تستطيع أن تمر إلى تنفيذ تعهداتها بسبب غموض الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، فلا أحد يضمن أن حكومة هشام المشيشي يمكن أن تستمر لأشهر قادمة، وحتى لو سقطت هذه الحكومة فليس هناك مؤشرات على تشكيل حكومة توافق واسعة يمكن أن تنهض بمهمة الإصلاحات التي يطالب بها المنحون.

ليس هناك جهة سياسية رسمية أو شعبية قادرة على تبني خيار الإصلاحات بشكل علني، لا من أحزاب الحكومة ولا من المعارضة، لسبب واضح أن هذه الأحزاب هي أحزاب إيديولوجية بنت صورتها على المواقف الراديكالية التي ارتبطت بها لبعود حين كانت في المعارضة زمن الشعارات الكبرى التي تنتظر إلى كل شيء على أنه مؤامرة

وارتهان للإمبريالية. الأحزاب الإسلامية ذاتها، ذات الطبيعة المرنّة والمتلوّنة حسب الحاجة والظرف لا تقدر على أن تعلن دعمها لإصلاحات صندوق النقد الدولي وشروطه، بالرغم من أنها تروج في لقاءاتها مع المسؤولين الغربيين لفكرة أنها تيار ليبرالي لا مشاكل له مع الإصلاحات بما في ذلك خطط التقشف القاسي أو إصلاح مؤسسات حكومية نخرها الفساد والبيروقراطية. مع الإشارة إلى أن وعي الإسلام السياسي في شمال أفريقيا تشكل تحت تأثير الخطاب اليساري في الجامعة خلال ثمانينات القرن الماضي، ويمكن وصفه بأنه خطاب يساري بجهة إسلامية، من حيث تبني النقابات والتقسيم الطبقي ومفهوم الثورة كتغيير شامل بدل التغيير التدريجي الذي يروج له الإسلاميون في الشرق والخليج من خلال مفهوم الإصلاح.

المشيشي وتحديات الإصلاحات في دولة منهكة

إلى تشكيل أسس ثقافة جديدة تنبني على فكرة المغالبة بواسطة التكتلات القبلية والمناطقية والحزبية والنقابية والمهنية المنغلقة على مصالح أفرادها وجماعاتها، دون التفكير في بقية المجتمع، حتى تحولت الدولة إلى رهينة لدى قوى بعينها تزعم الدفاع عن الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والمساواة أمام القانون، وتمارس أشنع التصرفات المنافية لذلك، لتتحول الأناثية الأيديولوجية والمصلحية والقوية إلى فيروس يخترق كافة المؤسسات ويلقي بظلاله على تصرفات المواطنين العاديين.

اليوم، بدأت مرحلة الحصاد المرما بذرتة النخبة السياسية الحاكمة خلال السنوات العشر الماضية، ولما روي من جداول الغش وتوافق الكاذبين. ومن نكد حظ الحكومة الحالية أنها قبلت القيام بدور يتجاوز قدراتها، ويحاول الإسلام السياسي الدفع بها إلى المنزل ليجد في كل مناسبة القدرة على التكرار لدوره والتخلص من المسؤولية، ليحمل رئيس الحكومة ورفيقه عبء أي قرارات غير شعبية تثير غضب الجموع أو تسبب انتفاضاً.

إن أي مساع حكومية لمزيد الرفع من الأسعار ستؤدي إلى وضع اجتماعي معقد يهدد بالانفجار، ولاسيما إذا تعلق الأمر بالرغيف الذي يبقى محرك الانتفاضات في تونس، ولاسيما أن الإصلاحات القاسية لا تجري في أي بلد من البلدان، إلا من قبل "قذائين" يمتلكون الرمزية السياسية والشريعة الشعبية الواسعة وتصدهم الجماهير وتحسانهم بقبول التضحية في سبيل تحقيق تلك الإصلاحات التي لا تظهر نتائجها الإيجابية إلا بعد فترة.

ترتد مشاركة الناس في المناقشات السياسية إلى الحد الأدنى، كما أنه من الواضح أن الفساد يعني ضعف الخدمات العامة لأن الرشاوى، وهي أكثر أشكال الفساد شيوعاً، تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، ويهتّم صناع القرار أكثر بالحصول على مستوى أعلى من الرشاوى، وليس لاتخاذ القرار الأفضل. ولجعل الأمر أسوأ، يزيد الفساد أيضاً من تكلفة الخدمات العامة. ونتيجة لذلك، فإن البلدان الفاسدة لديها استثمارات أقل وتصبح أكثر فقراً.

إلى ذلك، يؤدي الفساد المتزايد إلى تراجع الثقة بالنخب والدولة. وفي بلد ترتفع فيه مستويات الفساد، لا يثق السكان في السياسيين وجهاز الخدمة المدنية، حيث مع الشك وحتى المخاوف من النخب، لا يمكن للسكان استثمار أنفسهم في التصويت أو المشاركة في المجتمع المدني أو المشاركة في المناقشات العامة. ونتيجة لذلك بدأت ثقافة الديمقراطية في الإنهايار.

أسلوب الإضعاف المتعمد للدولة في تونس الذي انطلق منذ العام 2011 وشارك في إنتاجه أغلب الفعاليات السياسية والحزبية والنقابية بهدف التمكن من اختراق مفاصلها بزعم السعي إلى ضمان عدم عودة نظام حكم الفرد، أدى

مختلف مجالات الحياة، وهو ما جعل الرئيس قيس سعيد يقول إن "تونس تمك كل الثروات ولكن للأسف كلما زادت النصوص زاد اللصوص"، مشيراً إلى ما نعتها بأسراب الجراد التي تأتي على الأخضر واليابس، لكن السلطات تبقى عاجزة عن مواجهة الظاهرة كون الفساد ضرب كل مستويات القرار، وبيات أحد أعمدة منظومة الحكم، واخترق حتى المؤسسات التي تتبنى مقاومته، وذلك بسيطرة نزعة الفرد الفاسد إلى تحويل المؤسسة إلى جهة تخريب منهيح عبر الوعي بطبيعة أدوات المقاومة لتعطيل حركتها في اتجاه أداء المهمة التي يفترض أن تقوم بها.

إن الحديث عن بلد ديمقراطي يعني ضرورة توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة، وبشبر الخبراء المتخصصين إلى أنه دون تعليم جيد وصحة وتدبير من الأمان،

بشروط العرض التجاري، ودفع تحالف المحكرين إلى غياب المنافسة التي تعتبر من أبرز مقومات الاقتصاديات الحرة، كما ساهم ضعف الرقابة في تشكيل وجهة نظر تزعم وجود غطاء سياسي توفره أحزاب الحكم لشبكات الاحتكار ضمن خطة العمل على تشكيل طبقة جديدة من الفاعلين الاقتصاديين المنتسبين إليها أو المواطنين معها. وتحول التهريب من تونس وإليها إلى قوة ذات تأثير فاعل في الوضع الاقتصادي بحاضنة اجتماعية واسعة، ما ساهم في ضرب الصناعة الوطنية في مقتل، وفي إهدار السلع المدعومة من قبل الدولة، وفي إرباك المجال التجاري، وفي المضاربة على العملات الأجنبية، وفي تكوين اقتصاديات محلية من خارج سياق النظام المصرفي. واتسعت شبكات التهريب من محورها التقليدي مع ليبيا والجزائر إلى دول الساحل والصحراء والصفة الشمالية للمتوسط، حيث يشمل نشاطها كل ما يمكن أن يشتري ويبيع، وصولاً إلى الأدوية والمخدرات

وجوب الهلوسة. وفي مناسبات عدة تم التحذير من العلاقات القائمة بين التهريب والإرهاب وغسيل الأموال وفقدان الدولة لإمكانية السيطرة على السوق بما يجعلها تخسر مصاراً جبائية مهمة كان يمكن أن تساعدها على تجاوز أزماتها المالية. كما ارتفعت مؤشرات الفساد الذي أصبح نمطاً مجتمعياً، وجزءاً أساسياً من المعاملات اليومية في

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا يحكم رئيس الحكومة هشام المشيشي على شرعية انتخابية ولا على زعامة شعبية تساعده على إقناع التونسيين بمشروع الإصلاحات وبالنصير على الإجراءات القاسية التي يرى نفسه مجبراً على اتخاذها لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الطاحنة التي تعرفها البلاد، وهي إجراءات كفيفة بالإطاحة بأي حكومة في أي بلد آخر، أو على الأقل بالتخفيض من شعبية أي زعيم حقيقي وإن كان يحظى بثقة الشعب. كما أن المشيشي لا يمتلك أدوات الدولة القوية القادرة على فرض قراراتها ولاسيما في وجه الغضب الشعبي، فخلال السنوات الماضية عجزت الحكومات المتلاحقة عن التصدي للاحتجاجات والاعتصامات في مواقع الإنتاج الرئيسية بالبلاد، وخضعت لابتزاز النقابات العمالية القطاعية وتنسيقيات المحتجين، واضطرت إلى تحميل ميزانية الدولة بنوداً إضافية، أدت لاحقاً إلى حالات العجز ومنها إلى الاقتراب من حالة الإفلاس.

وشهدت السنوات الماضية تغولاً غير مسبوق للمهربين ولرسمائل الاقتصاد الموازي الذي يكاد يبلغ عبثة الستين في المئة من الاقتصاد الجلي في البلاد، ولعصابات الاحتكار والمضاربة التي لم تترك شائناً حيويًا دون أن تتدخل فيه بدءاً من الزيت النباتي والسكر والسجائر والخضار والفواكه واللحوم والأسماك وصولاً إلى علف الحيوانات ومواد البناء، ما زاد من غلاء الأسعار والتلاعب

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

